رقم الايداع : 1257 -2006 الترقيم الدولي : 8623- 1112

تأثير البطالة على السياسات التنموية للدول العربية
- دراسة في الأسباب والنتائج -

L'impact du chômage sur les politiques de développement des pays arabes
(Etude des causes et des résultats)

الدكتور: محبوب مراد
أستاذ محاضر " أ " كلية الحقوق و العلوم السياسية
rayanmourad@yahoo.fr
جامعة محمد خيضر - بسكرة / الجزائر

الدكتور: باري عبد اللطيف
أستاذ محاضر " أ " كلية الحقوق و العلوم السياسية
جامعة محمد خيضر - بسكرة / الجزائر
abdelatif.bari@yahoo.fr

تاريخ الإرسال :	تاريخ المراجعة :	تاريخ القبول :
2018/05/28	2018/05/29	2018/06/04

ملخص:

تتعرض هذه الدراسة إلى مفهوم البطالة وأنواعها، وتوضح أهم مقومات نشوءها في البلدان العربية، كما تبحث في طريقة تأثيرها على السياسات التنموية للدول العربية، وتتناول أهم الجهود المبذولة من طرف تلك الدول من أجل الحد من التأثيرات السلبية لظاهرة البطالة.

الكلمات المفتاحية: البطالة، مقومات نشوء البطالة، الدول العربية، السياسات التنموية.

Résumé:

Cette étude explore la notion de chômage et ses types, explique les éléments les plus importants de son émergence dans les pays arabes, examine comment elle affecte les politiques de développement des pays arabes et aborde les efforts les plus importants déployés par ces pays pour réduire les effets négatifs du chômage.

Mots-clés: Chômage, Causes du chômage, les pays arabes, Politiques de développement

مقدمة:

تعتبر البطالة من أعقد الظواهر التي تواجه علماء الاقتصاد المتقدمين والمتأخرين، وذلك لما لها من آثار سلبية خطيرة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية، خاصة إذا كانت تنتشر بين الفئات العمرية القادرة على العطاء والتي تمتلك مخزونا من الطاقة الإنتاجية، فمن المعروف أن أي تقدم اقتصادي يعتمد على دور الإنسان في الإسهام في نهضة المجتمع، إلا أن البطالة تضعف من قيمة الفرد كمورد اقتصادي، وبذلك يتحول المتعطلون عن العمل إلى طاقات مهدرة تمثل عبئا إضافيا على الاقتصاد القومي يسبب توفير الأجور لهؤلاء مع عدم وجود عمل فعلي يستحقون عليه هذا الأجر، أما من الناحية الإجتماعية فالبطالة تؤدي إلى شعور الأفراد بحالات من الإحباط وعدم الرضا والشعور بالعجز وعدم الكفاءة، وبما أن الدول العربية ليست بعيدة عن تلك التأثيرات فإن البحث في مقومات وحواضن نشوء البطالة في هذه الدول وتأثيرها على سياساتها التنموية سيساعد على تحييد ولو جزء بسيط من الظواهر السلبية الأنفة الذكر، وهذا ما سنحاول التعرض له في هذه الورقة البحثية من خلال المحاور التالية:

أولا: مفهوم البطالة وأنواعها.

ثانيا: مقومات نشوء البطالة في المجتمعات العربية.

ثالثا: تأثير ظاهرة البطالة على السياسات التنموية للدول العربية.

رابعا: جهود الدول العربية في معالجة مشكلة البطالة.

أولا: مفهوم البطالة وأنواعها.

أ- مفهوم البطالة: تعرف البطالة على أنها: الحالة التي يكون فيها الشخص قادرا على العمل وراغبا فيه وباحثا عنه ويقبل به عند الأجر السائد، لكنه لا يجده، وتعني البطالة وجود طاقة فائضة أو استخدام غير كامل للموارد المتاحة[1].

ويتوافق هذا مع التعريف الذي أوصت به منظمة العمل الدولية OIL على تعريف العاطل بأنه: "كل فرد قادر على العمل وراغب فيه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ويبحث عنه لكن دون جدوى"[2].

حسب هذا التعريف تعتبر البطالة شيء غير إرادي، أي أن العامل قادر على الكسب ولكنه لعدم وجود عمل سمي عاطلا أما غير القادر على الكسب بسبب العجز أو الشيخوخة فلا يعتبر عاطلا في إطار المفهوم القانوني للتأمين الاجتماعي.

أما الشريعة الإسلامية فتعرف البطالة بأنها العجز عن الكسب، سواء كان هذا العجز ذاتيا: كالصغر، الشيخوخة، المرض، أو غير ذاتي: كالاشتغال بتحصيل العلم ونحوه، وليس من البطالة عدم وجود العمل مع القدرة على الكسب[3].

ومن خلال المقارنة بين التعريفين نجد أن القوانين الوضعية تفتح الباب بتعريفها للبطالة لإنتشار مظاهر سلبية في المجتمع مثل التسول، وممارسة أنشطة غير مشروعة، وإلقاء مسؤولية البطالة على المجتمع والدولة وذلك بحجة أن العامل لا يجد عملا مناسبا.

أما الشريعة الإسلامية فتحمل كل قادر على العمل مسؤولية البطالة، إذ يستطيع القادر على العمل أن يعمل بائعا أو مزارعا أو صانعا أو حطابا ونحوها من الأعمال التي لا تتعارض مع الكتاب والسنة، وليس شرطا أن يجد عملا يتناسب مع تخصصه، بل عليه أن يعمل إذا كان العمل يحقق له الكفاية، ويغنيه عن السؤال.

ب- أنواع البطالة.

يمكن تصنيف البطالة إلى أنواع عديدة أهمها[4]:

1- البطالة الاحتكاكية: وهي عبارة عن التوقف المؤقت عن العمل وذلك بسبب الانتقال من وظيفة لأخرى، أو التوقف المؤقت للبحث عن وظيفة أخرى، وقد تنشأ عندما ينتقل عامل من منطقة أو إقليم جغرافي إلى منطقة أخرى أو إقليم جغرافي آخر، أو عندما تقرر ربة البيت مثلا الخروج إلى سوق العمل بعد أن تجاوزت مرحلة تربية أطفالها و رعايتهم.

2- البطالة الهيكلية: وهي البطالة الناجمة عن تحول الاقتصاد من طبيعة إنتاجية معينة إلى أخرى، فتحول الاقتصاد مثلامن اقتصاد نفطي إلى اقتصاد سياحي سوف يؤدي إلى فقدان الكثير من العمال لوظائفهم بصورة شبه دائمة، إلا أن مثل هذا النوع من البطالة يمكن التغلب عليه عن طريق التدريب على متطلبات الاقتصاد الجديد.

3- البطالة الدورية: وهي البطالة الناجمة عن تقلب الطلب الكلي في الاقتصاد حيث يواجه الاقتصاد فترات من انخفاض الطلب الكلي مما يؤدي فقدان جزء من القوة العاملة لوظائفها، وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة في الاقتصاد، إلا أن هذه النسبة تبدأ بالانخفاض عندما يبدأ الطلب الكلي بالارتفاع مجددا.

4- البطالة الموسمية: وهي البطالة الناجمة عن انخفاض الطلب الكلي في بعض القطاعات الاقتصادية (وليس الاقتصاد ككل)، فقد تشهد بعض القطاعات الاقتصادية الموسمية (كقطاع السياحة مثلاأو الزراعة أو الصيد) فترات من الكساد خلال السنة، مما يؤدي إلى فقدان العاملين في هذه القطاعات إلى وظائفهم مؤقتا.

5- البطالة المقنعة: لا يعني هذا النوع من البطالة وجود قوة عاملة عاطلة بل هي الحالة التي يمكن فيها الاستغناء عن حجم معين من العمالة دون التأثير على العملية الإنتاجية، حيث يوجد هناك نوع من تكدس القوة العاملة في قطاع معين، وغالبا ما تتقاضى هذه العمالة أجورا أعلى من حجم مساهمتها في العملية الإنتاجية.

6- البطالة السلوكية: وهي البطالة الناجمة عن إحجام ورفض القوة العاملة عن المشاركة في العملية الإنتاجية والانخراط في وظائف معينة بسبب النظرة الاجتماعية لهذه الوظائف.

7- البطالة المستوردة: وهي البطالة التي تواجه جزء من القوة العاملة المحلية في قطاع معين بسبب إنفراد أو إحلال العمالة غير المحلية في هذا القطاع، وقد يواجه الاقتصاد هذا النوع من البطالة في حال انخفاض الطلب على سلعة معينة مقابل ارتفاع الطلب على سلعة مستوردة.

ثانيا: مقومات نشوء البطالة في المجتمعات العربية.

تعد مشكلة البطالة من المشكلات المعقدة التي تواجه العالم العربي، إذ يصل عدد العاطلين عن العمل في العالم العربي إلى حوالي 22 مليون عاطل من إجمالي قوى عاملة يبلغ نحو 120 مليون عامل، ويتوقع أن يصل في عام 2025 إلى حوالي 80 مليون عاطل، مما يتطلب ضخ نحو 70 مليار دولار لرفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية، وذلك لخلق ما لا يقل عن 5 ملايين فرصة عمل سنويا[5]، وهذا ما يجعلنا نتساءل عن الأسباب الكامنة وراء هذه الأرقام والتي من بينها ما يلي:

أ- نمو قوة العمل العربية: على الرغم من تحقيق البلدان العربية تقدما في بعض المؤشرات الاجتماعية كانخفاض معدل الوفيات، تحسن متوسط العمر المتوقع عند الولادة و في معدلات الأمية، لا تزال العديد من الدول تعاني من بعض هذه المشاكل وعلى رأسها نمو القوى العاملة بمعدل أكبر من معدلات نمو فرص العمل، حيث يقدر النمو السكاني في البلدان العربية للفترة 1995 - 2003 بحوالي 2.4 % و يعتبر هذا المعدل الأعلى بين الأقاليم الرئيسية في العالم باستثناء دول إفريقيا جنوب الصحراء، كما يعتبر معدل النمو السكاني في الدول الخليجية وليبيا مرتفعا مقارنة بباقي الدول العربية نتيجة زيادة عدد العمالة الوافدة إليها.

كما نشير إلى أن الفترة الممتدة بين 1970- 2001 قد تميزت بزيادة أعداد المهاجرين من الأرياف إلى المدن، حيث تراوحت بين 25% - 50 % من سكان الريف، و ذلك بالنسبة لمعظم البلدان العربية نتيجة عدم توفر فرص العمل المناسبة ونقص الخدمات في الناطق الريفية مما أدى إلى اكتظاظ المدن و تزايد معدلا البطالة(6).

ب- إنخفاض الطلب على العمالة العربية عربيا و دوليا: إن أخطر ما نتج عن تدهور أسعار النفط عالميا، هو ذلك الأثر المتمثل في انخفاض طلب دول الخليج على العمالة العربية، حيث أن الطلب بدأ يقل تدريجيا ابتداء من النصف الثاني من الثمانينات وزاد هذا الانخفاض مع اقتراب استكمال مشروعات البنية التحتية في نهاية الثمانينات و كذا تشهد دول الخليج العربية إحلالا للعمالة العربية بالعمالة الآسيوية خاصة، و ذلك لعدة أسباب منها انخفاض أجر هذه الأخيرة والحد من الهجرة العربية نحو هذه الدول، وكذلك شروع بلدان مجلس التعاون الخليجي والتي تعد من أكبر المناطق استيعابا للعمالة العربية في تطبيق سياسات توطين العمالة، وهو ما تسبب في فقدان عشرات الآلاف من العمال العرب لوظائفهم، وفي المقابل قامت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية باتخاذ إجراءات صارمة بحق الداخلين إليها، إضافة لموجة العداء و الكراهية والاستفزاز التي سادت منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وهو ما أثر سلبا على تحرك العمالة العربية في العالم وأدى إلى حدوث هجرة عكسية واسعة(7).

ج- فلسفة الدولة لسياسات التشغيل والتوظيف: عندما تعجز الدولة عن إنشاء مشروعات جديدة لاستيعاب العاطلين، فإنها تلجأ إلى حشو الجهاز الحكومي بالعاملين التي تفوق قدرة تلك القطاعات على استيعاب هذا العدد الضخم من العمالة التي تشكل ضغطا على التكاليف وإهدارا في النفقات العامة نتيجة لتلك الممارسات الخاطئة لمثل هكذا سياسات، وقد نجد انتشار نوعا من أنواع البطالة الذي يطلق عليه بالبطالة المقنعة وهي تلك البطالة التي تتسم بالتوظيف والتشغيل لأعداد كبيرة من القوى العاملة مع تدني مستوياتهم الإنتاجية واقترابها إلى الصفر بسبب رغبة الدولة في مجرد

تقديم دخول ومرتبات للمواطنين وفق نظرية (ريع المواطنة) فيتم تعيينهم في وظائف غير حقيقية ودون حاجة إليهم[8].

د- سياسات التعليم والتوجيه: تعتبر سياسات التعليم من العوامل التي تساعد على نشوء ظاهرة البطالة في المجتمعات بسب الاختلال الذي ينتج نتيجة الى عدم تناغم السياسة التعليمية لبلد ما مع متطلبات النمو الاقتصادي لذلك البلد[9].

وبالرغم من أن التحصيل التعليمي للفرد ينبغي أن يكون له تأثير واضح في الظفر بفرص العمل، وفي مستوى الأجر الذي يتلقاه، بحيث يكون الفرد الأعلى تعليما صاحب فرصة أقوى في الحصول على عمل ذي أجر أفضل، فقد أظهر التقارير الاستغراب من أن تكون معدلات البطالة بين الأميين هي الأدنى في غالبية البلدان العربية، ومن المؤسف أن ترتفع هذه المعدلات لذوي التعليم المتوسط والثانوي والتعليم الجامعي[10] ويمكن لنا فهم اثر التعليم في كونه مقوم من مقومات نشوء البطالة من خلال النقاط التالية:

1- إنتشار التعليم الكلاسيكي لدى فئات وقطاعات واسعة من الشباب وعزوفهم أو ضعف إقبالهم على الدراسات المهنية والفنية التي ترتكز عليها العمليات الإنتاجية داخل المجتمع، وعليه فان ترشيد الفهم الاجتماعي نحو التعليم المهني أمرا غاية في الضرورة في إعادة توجيه وضخ الطاقات الشبابية إلى ميادين الإنتاج التي تساهم في بناء اقتصاد نامي ومتطور.

2- التوجه العام للناس ونظرتهم التقيمية للتعليم وتصنيفاته، حيث أن الغالبية العظمى تنظر إلى التعليم المهني بأنه ذلك المحيط من التعليم الذي يظم تحت لوائه الفاشلين من الطلبة في تحقيق معدلات عاليه تؤهلكم في الدخول إلى الدراسات الكلاسيكية النظرية باعتبارها دراسات ذات قيمة تضفي على من أتموا مراحلها نوعا من الشرف والمقام والاحترام الاجتماعي الذي ليس له أي مردود إنتاجي، سوى إلحاق العديد منهم إلى جيش البطالة الذي ينمو يوما بعد يوم.

3- فشل أو سوء سياسة التخطيط والتوجيه للطلبة الراغبين في مواصلة تعليمهم إلى مراحل متقدمة، حيث ينتهي المطاف إلى اعتماد التوزيع وفق نظام المعدلات دون الأخذ بنظر الاعتبار الرغبات والميول لدى الطالب، مما يفضي إلى تدني مستويات الكفاءة في الأداء نتيجة إلى إختفاء الرغبة والميول.

فالخلل الواضح في النظام التعليمي يؤدي إلى عدم تأهيل المتخرجين لدخول سوق العمل، ويصبح الكثير من حملة الشهادات والتي يفترض بأنها تشكل جواز مرور بالنسبة لهم للحصول على عمل- هي أقل بكثير مما يطلبه صاحب العمل سواء من حيث طبيعة التخصصات المطلوبة والمهارات التي تؤهل حاملها للانخراط المباشر في العمل، وعليه فإن عدم المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل في البلدان النامية تساهم إلى حدٍ كبير في انتشار البطالة بين المتخرجين[11]

هـ- الممارسات والسلوكيات الاجتماعية السيئة: تعتبر الممارسات السلوكية في معظم المجتمعات النامية عموما والبلدان العربية خصوصا من المقومات الرئيسية الأخرى التي تساعد في تهيئة الظروف لتأسيس بيئة صالحة وحاضنة لتفشي البطالة في مجتمعاتها، حيث تؤكد الدراسات التي قامت بها منظمة العمل العربية أن 64% من المشاركين في الدراسات أكدوا أن أسرهم تحبذ أن يعمل أبناءها في وظيفة راقية بدل العمل الحرفي حتى لو كان الدخل فيه أعلى من دخل الوظيفة، أي تكريس مفاهيم المظاهر والنفاق الاجتماعي وغيرها بدلا من غرس مفاهيم الكد والاجتهاد والعمل، كما أن غلبة روح الوساطة والمحسوبية على مفاهيم العمل الجاد والصبر والمثابرة ساهم في إشاعة روح اللامبالاة والإحجام والعزوف عن العمل[12]

ثالثا: تأثير ظاهرة البطالة على السياسات التنموية للدول العربية.

يعتبر مؤشر البطالة من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تحرص الدول المتقدمة على إصدارها بشكل دوري، وهذا الاهتمام أساسه أن البطالة لها ارتباط قوي بالنمو الاقتصادي، فازدياد عدد الوظائف المتاحة دليل على قوة النشاط الاقتصادي، أما في حالة عدم توفر مناصب شغل تستوعب الطاقات البشرية المتوفرة فإن ذلك سيؤثر سلبا على جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن أن نلمس ذلك من خلال النقاط التالية:

أ- زيادة هجرة العقول العربية في العقود الثلاثة الأخيرة لأسباب كثيرة منها عدم توفير الظروف المادية والاجتماعية التي تؤمن مستوى لائق من العيش، بالإضافة إلى ضعف الاهتمام بالبحث العلمي وعدم وجود مراكز بحثية متطورة، ففي الوقت الذي تدفع فيه الأوضاع المعيشية والعلمية والاجتماعية إلى هجرة الأدمغة العربية، فإن دول الغرب والولايات المتحدة تسعى لاستقطاب هذه الأدمغة من خلال تقديم الإغراءات المادية والظروف الملائمة لكي توظفها في خدمة البحث العلمي والصناعي[13]

ويمكن أن نلمس تأثير هذا العنصر على التنمية في[14]:

1 - الشباب هم أمل الأمة العربية والمحرك الرئيسى للتنمية فيها، لذا فإن تفريغ الوطن العربى من قوته النابضة خاصة أن الكثير من المهاجرين الشباب من أصحاب المؤهلات العليا يثبط من جهود التنمية.

2- أن نسبة كبيرة من المبعوثين للخارج للحصول على شهادات عليا والذين أنفقت عليهم دولهم الملايين لا يعودون إليها مرة أخرى نتيجة الهوة الكبيرة التي يجدونها بين دولهم والدول التي يدرسون فيها، وهنا تصبح التكلفة مزدوجة تكلفة خاصة بالنفقات التي أنفقتها الدول العربية على هؤلاء المبعوثين وتكلفة خاصة بفقدان أعلى الكفاءات من الشباب القادر على الخلق والإبداع.

ب- تؤدي البطالة المقنعة إلى تعطيل عنصر العمل والإنتاج، وإلى خسارة تتمثل في توفير الأجور إلى عمالة عاطلة لا تقوم بأي عمل إيجابي.

ج- إثقال ميزانية الدولة من خلال الضمان الاجتماعي والمساعدات الاجتماعية للباطلين مما يسهم في زيادة المديونية والعجز، حيث تتوسع الدول العربية بشكل كبير في الاستدانة من الخارج، وأصبحت تعتمد على التدفقات الميسرة وغير الميسرة توهما منها بأنها هي الحل الأمثل والبديل في الأجل الطويل عن الموارد المحلية اللازمة لتحقيق معدلات النمو في إقتصادياتها، وكسر حلقات التخلف والفقر المفرغة التي تدور فيها هذه الاقتصاديات[15]

د- وقوع المجتمع تحت سيطرة التبعية، فعند وجود الكساد الاقتصادي والركود والبطالة في بلد معين يضطر إلى طلب المساعدة من دول أو هيئات أخرى ليسد كفايته وحاجته[16].

فوفقا للبيانات التي تنشرها الهيئات المتخصصة تعاني الدول العربية من انخفاض كبير في نسبة اكتفائها الذاتي من العديد من السلع الغذائية، وعلى سبيل المثال بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب حوالي 50% من إجمالي الاستهلاك العربي عام 1990، وهذا معناه أن 50% تم تدبيرها عن طريق الاستيراد من العالم الخارجي، وكذلك الحال في إنتاج السكر والزيوت النباتية، حيث بلغت فيهما هذه النسبة ما بين 29 - 30% عام 1990، أي أن نسبة 70% من إجمالي الاستهلاك العربي تم تدبيره بواسطة الاستيراد من الخارج، وينطبق ذلك على سلعة اللحوم والقمح والأرز وغير ذلك من السلع المستوردة[17]

هـ- اعتياد الخمول والكسل ذلك أن الإنسان يتجدد نشاطه بالعمل، فإذا ما قعد يصاب بالفتور والكسل، وبمرور الزمن يصبح الفتور والخمول والكسل عادة له، كأنما هي جزء من حياته، بحيث لو أعيد للعمل مرة أخرى وجد صعوبة ومشقة، وقد لا يستطيع.

و- عدم إيمان الأفراد وقناعتهم بشرعية الامتثال للأنظمة والمبادئ والقواعد السلوكية المألوفة في المجتمع، ووفقا لهذه القناعة والإيمان فإن انتهاك الأنظمة والمعايير السلوكية العامة أو تجاوزها لا يعد عملا محظورا في نظرهم، لأنهم ليسوا ملزمين بقبولها أو الامتثال لها، مما يؤدي إلى الانحراف والسلوك الإجرامي، ويعزز هذا الافتراض ما أشارت إليه دراسة عن حالة البطالة في المملكة العربية السعودية إلى أن الفرد العاطل قد يصاب بفقدان الشعور بالانتماء إلى المجتمع حيث يشعر بالظلم الذي قد يدفعه إلى أن يصبح ناقما على المجتمع، مما يؤثر على تنمية المورد البشرية الذي يعتبر أساس التنمية[18]

ز- تؤدي حالة البطالة عند الفرد إلى التعرض لكثير من مظاهر عدم التوافق النفسي والاجتماعي، فالمتحصلين على الشهادات الذين ثم لم يتمكنوا من الحصول على وظائف أصبحوا مثالا

لأفراد يشعرون بعدم السعادة والعجز، مما يجعل غيرهم يقتنع بعدم جدوى التعليم الذي يعتبر عنصرا مهما في التنمية وفي مختلف الأصعدة، إضافة إلى إتصاف العاطلين عن العمل بحالة من البؤس والإعياء البدني كارتفاع ضغط الدم، وارتفاع الكولسترول والذي من الممكن يؤدي أوضاع شاذة في شكل تعاطي المخدرات والسرقة والاغتصاب والإحساس بالظلم الاجتماعي وما يتولد عنه من قلة الانتماء والعنف وارتكاب الأعمال الإرهابية والتخريبية وتعطيل كل عمل تنموي[19].

رابعا: جهود الدول العربية في معالجة مشكلة البطالة.

تتباين تجارب الدول العربية في علاج ظاهرة البطالة حسب ظروف كل دولة، ومن بين الوسائل المستخدمة في مواجهة هذه الظاهرة نجد [20]:

أ- وسائل الحد من البطالة على المستوى الكلي.

إن مشكلة البطالة تعد بمثابة قنابل موقوتة تهدد الاستقرار في العالم العربي، وأيا كانت التجارب العربية للتصدي لها، فإن المطلوب وضع إستراتيجية عربية شاملة في هذا الشأن آخذة في الاعتبار عدة أمور منها:

1- ضرورة الإسراع بإنشاء السوق العربية المشتركة التي طال انتظارها، لأن إنشاءها يساعد في تشجيع تبادل الأيدي العاملة، وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية، بما يؤدي إلى التقليل من حدة الظاهرة.

2- تعريب العمالة العربية، وهي مرحلة تالية للتوطين، ويتم ذلك من خلال إحلال العمالة العربية محل العمالة الأجنبية في الدول العربية التي تعاني من نقص في تخصصات ومهن معينة، مثل دول الخليج العربية.

3- تحسين الأداء الاقتصادي العربي، وتحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية، وإزالة القيود التنظيمية والقانونية التي تحول دون إجتذاب الأموال العربية من الخارج، والتي يقدرها بعض الخبراء بنحو 800 مليار دولار، ولا شك أن عودة هذه الأموال للاستثمار في الدول العربية سوف يساهم في كبح جماح مشكلة البطالة، ويساعد على توفير فرص عمل لا حصر لها للشباب العربي.

ب- وسائل الحد من البطالة على المستوى الجزئي.

قامت الدول العربية بجهود لتحسين أوضاع الفئات الفقيرة واستحداث برامج واليات جديدة للحد من الآثار السلبية شملت إصلاح النظام الضرائبي وتعديله بما يؤمن العدالة في توزيع الأعباء الضريبية، وإقامة صناديق لتوفير الخدمات الاجتماعية ،وتقديم المعونات والمساعدات النقدية وتوجيهها للمستحقين لها، كما عملت الحكومات على إعادة تدريب وتأهيل العاملين المستغنى عنهم،

وتشجيع المشاريع الصغيرة لخلق فرص عمل جديدة خصوصا لتلك المشاريع التى تمول من قبل أصحابها، فضلاعن إدخال مرونة في مجال التوظيف، وإنشاء برامج لتدريب الشباب ومساعدتهم على إكتساب الخبرات الأساسية وتشجيعهم على إنشاء أعمالهم الخاصة وإقامة صناديق للتامين ضد البطالة، ومن المشروعات التي تم تطبيقها في الدول العربية ما يلي:

1- **تشغيل الشباب ودعم روح المقاولاتية في الجزائر**[21]: وذلك من خلال إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي 259/90 المؤرخ في 08 سبتمبر 1990، ومهمتها تنظيم سوق الشغل، والتقريب بين طالبي العمل مؤسسات القطاع العالم والخاص، ومن بين الجهود التي التي تبذلها الجزائر كذلك في مجال التشغيل برنامج الادماج المهني للشباب في وظائف حكومية مختلفة، بالإضافة إلى إتخاذ إجراءات لتعزيز و تجسيد أكبر عدد ممكن من المشاريع القابلة للتمويل، وذلك من خلال الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSE والصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC.

2- **الصندوق الاجتماعي للتنمية في جمهورية مصر العربية:** حيث رصدت له الدولة اعتمادات كبيرة نصفها من الموازنة العامة، واهتم الصندوق بدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب تنفيذ مشاريع لصالح الخريجين، مثل تمليك أراض زراعية مستصلحة لهم.

3- **صناديق التنمية والتشغيل في المملكة الأردنية**: ومنها صندوق المعونة الوطنية، وصندوق الزكاة، وصندوق "الملكة علياء" للعمل الاجتماعي والتطوعي،كما أن برنامج " إنجاز" يعتبر نموذجالإشراك القطاع الخاص في توجيه وإرشاد الشباب من أجل تسهيل عملية الانتقال من عالم المدرسة إلى عالم العمل، ولعب ممثلوا القطاع الخاص دورا نشطا عبر التطوع بتعليم التلاميذ بمتطلبات قطاع الأعمال والتفكير بطرق إبتكارية، وبالتالي مساعدتهم في تحديد خياراتهم المهنية المستقبلية.

4- **برنامج الداكوم في دولة الكويت:** يمثل برنامج " الداكوم " طريقة مبتكرة ومبدعة في كيفية ربط مخرجات التعليم والتدريب باحتياجات سوق العمل الفعلية، ويعتبر إستفادة خلاقة من تجارب " الداكوم" التي تم تطبيقها بنجاح في بلدان أخرى في العالم، وهناك مجموعة من المشاريع التى يتم إنجازها بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة، مثل مشروع "لمايكروستارات" التي حققت نتائج إيجابية في سبيل توفير فرص عمل واستحداث مشاريع جديدة للشباب.

5- برنامج استخدام الخريجين في السودان: وهو أحد البدائل التي تطرحها الدولة من خلال توفير التمويل اللازم للخريجين عن طريق مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية، وذلك من أجل تشجيعهم الاستثمار وإيجاد فرص عمل بعيدة عن الوظيفة ذات العائد المحدود.

خاتمة:

من خلال ما سبق يمكن القول أن البطالة ظاهرة ذات أبعاد مختلفة، فهي ظاهرة اقتصادية تبين وجود خلل في النشاط الاقتصادي، كما تعتبر في نفس الوقت ظاهرة اجتماعية لما لها من آثار سلبية على المجتمع، لذلك يمكن إعتبارها من أهم المشكلات التي تواجه عملية التنمية في البلدان العربية، فعلى المستوى الاقتصادي تضيع الأمة عنصرا هاما من عناصر التنمية وهو العنصر البشري، حيث لا يتم الاستفادة من قدراته وإمكانياته، وذلك بسبب تهميشه أو عدم توفير الوسائل اللازمة لإستعاب طاقته الفكرية أو الفنية، أما اجتماعيا فان البطالة توفر الأرض الخصبة لنمو المشكلات الاجتماعية مثل السرقة وتعاطي المخدرات، والتعود على عدم العمل، والتكاسل في طلب الرزق، كما أن البطالة تؤدي إلى السخط الشعبي، ونشر التوترات والمخاطر السياسية والاجتماعية التي تنجم عن حالة اليأس والضياع التي يعيشها العاطلون، وعليه نجد أن مشكلة البطالة تحتاج منا إلى الوعي بخطورتها والعمل على إيجاد الحلول الكفيلة بالقضاء عليها.

الهوامش :

---

(1) بن البار موسى، تمار توفيق، **إنعكاسات تكنولوجيا المعلومات على ظاهرة البطالة في الجزائر (الفترة 1999 – 2009)**، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة يومي ، 15- 16 نوفمبر 2011، ص 06.

(2) David Begg et autres، **Macroéconomie**، Dunod édition، Paris،1999، p213

(3) نهاد عبد الحليم عبيد **البَطالة والتسَول بَين السُّنة النبوية الشريفة وبَين القوانين الوضيعة المعاصرة،** مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد 31، جامعة الكويت، 1997، ص 17.

(4) وليد ناجي الحيالي، **دراسة بحثية حول البـطالـة،** الأكاديمية العربية المفتوحة، الدانمارك، دون تاريخ، ص 12.

(5) أحمد العثيم، **مشكلة البطالة في الوطن العربي (الأثار والحلول)**، على الموقع:

http://elmeda.net/spip.php?article2371، أطلع عليه يوم: 2018/03/20

(6) الوافي الطيب، بهلول لطيفة، **البطالـــة في الوطن العربي(أسباب و تحديات)**، الملتقى الدولي حول البطالة، أسبابها، معالجتها وأثرها على المجتمع، جامعة البليدة، أفريل 2006، ص13.

(7) الوافي الطيب، بهلول لطيفة، مرجع سابق، ص 14.

(8) نبيل إبراهيم الزركوشي، **البطالة والسياسات التربوية**، على الموقع:

http://www.altaakhipress.com/printart.php?art=20928، أطلع عليه يوم: 2018/03/20.

(9) الصبان، سالم محمد، البطالة بين السعوديون وتحديات المستقبل، جريدة الوطن السعودية، 8 سبتمبر 2007.

(10) **تحديات التشغيل والبطالة في الوطن العربي**، على الموقع: /http://www.alukah.net/culture/0/3409

أطلع عليه يوم: 2018/03/20.

(11) نبيل إبراهيم الزركوشي، مرجع سابق.

(12) وليد ناجي الحيالي، مرجع سابق، ص 15.

(13) الوافي الطيب، بهلول لطيفة، مرجع سابق، ص 16.

(14) مجدة إمام، **هجرة الشباب الدولية والتنمية (الفرص والتحديات)**، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 2009، ص 10.

(15) عبدالحميد الزقلعي، **مشكلة الديون الخارجية للبلدان العربية ومنطلقات مواجهتها**، ندوة المديونية الخارجية للدول العربية، عمان، 1986، منتدى الفكر العربي، ص 302.

(16) **مشكلة البطالة بين الواقع والمأمول**، على الموقع: https://hrdiscussion.com/hr29805.html، أطلع عليه يوم: 2018/03/20.

(17) فاضل موسى حسن، **الأمن الغذائي العربي مع إشارة خاصة للعراق**، مجلة جامعة كربلاء العلمية، العدد الربع، جامعة كربلاء، 2010، ص 66.

(18) الوافي الطيب، بهلول لطيفة، مرجع سابق، ص17

(19) **مشكلة البطالة بين الواقع والمأمول**، مرجع سابق.

(20) عبد المنعم محمد الطيب، **ظاهرة البطالة في الدول العربية (الواقع والأسباب وآليات المعالجة)**، المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية، السودان،2012، ص 16-20.

(21) عبد الحميد قومي، حمزة عايب، **سياسات التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة في الجزائر**، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، 15-16 نوفمبر 2011، جامعة المسيلة، ص 15.